ان استحداث البلديات يعد من المواضيع المهمة في التنظيم الإداري اللامركزي لكونه يقوم على توزيع المهام بين السلطات المركزية وهيئات إقليمية محلية لذا تشكل البلديات مستوى هام في البناء الإداري للدولة، وإن قيام التنظيم الإداري على أساس الأسلوب المركزي وحده أمر لم يعد يتلاءم مع اتساع مجالات نشاط الإدارة في الدولة المعاصرة، لذا ينبغي أن تعهد إدارة المرافق المحلية إلى هيئات محلية تشاركها العبء مثل البلديات والسمة المميزة لهذه الهيئات هي الاستقلال النسبي وتمتعها بالشخصية المعنوية، أي أنها يجب أن تكون تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها.

وتتمتع البلدية بجملةً من الخصائص منها كونها إدارة محلية تخضع الى رقابة السلطة المركزية وتعمل ضمن اطار قانوني لا يمكن ان تخرج عنه ويجب ان تكون جميع نشاطاتها وقراراتها مطابقه له ,وحرصها على اداء واجبها والصلاحيات التي تتمتع بها في اتم وجه وباعلى درجة من الكفاءة وذلك عبر اطلاع الحكومة المركزية على موازنة الإدارة المحلية التي تعد أساس مهم من الأسس التي توضح أدائها ,ولقد حدد المشرع في الدول المقارنة جمل من الشروط الشكلية والموضوعية لاستحداث البلديات والتي تتفاوت في مرونتها في بعض الدول وتشددها في دول أخرى

ان قرار استحداث البلديات قرارً إداريّ, صادر بموجب قانون صادر من السلطة التشريعية ولقرار الاستحداث عدة صور فهو اما إنشاء او إستحداث او دمج او رفع مستوى بلديات وان صورة رفع مستوى بلدية هي من اكثر الصور المعمول بها حاليا في العراق نتيجة لتطور المجتمع العراقي وتوفر المعايير المطلوبة لذلك اما في الأردن ولبنان فان صورة الدمج (الضم)كانت الاوضح

ويخضع قرار إستحداث البلديات الى رقابة السلطة المركزية التي تكون مشددة في لبنان ومزدوجة في الأردن (تمارس من قبل وزارة الداخلية ووزارة البلديات) اما في العراق الرقابة المباشرة على قرار الاستحداث لوزير البلديات اما مجلس الوزراء فهي رقابة توجيه واشراف .

فبينا أهمية الدراسة وذلك لمعالجة النقص في الدراسات الاكاديمية الخاصة باستحداث البلديات وكذلك معالجة الثغرات و النقص في التشريعات المتعلقة بالموضوع أعلاه من خلال ابراز اوجة الاختلاف مع التشريعات المقارنه .

اما مشكلة الدراسة فتكمن غياب التنظيم القانوني الحديث و الواضح والمفصل المعدل لقانون إدارة البلديات والخاصة باستحداث البلديات في العراق فساهم في تضارب القرارت وتاثيرها على تلبية الاحتياجات المحلية مقارنة بماهو معمول به في الدول محل المقارنة التي تنظم هذه الإجراءات ضمن قانون خاص او نظام اداري دقيق